ناشر: دار الأرشيف الوطني للوثائق والنشر
الإيداع: 8830000
ردمد: 0991-3532186
الطبعة: ٥ مجلدات، المجلد ٣
التوزيع: مكتبة الأمانة، ص.ب ٤٠٢، الرمثا
الطباعة: مطبعة الحدود الشمالية، الرمثا
الغلاف: تصميم نهى الزعبي
الكمية: ٥٠٠ نسخة
السعر: ٣٥ دينارًا للمجلد الواحد
الإيداع: 8830028
ردمد: 2025-1357
الطبعة: ٥ مجلدات، المجلد ٣
التوزيع: مكتبة الأمانة، ص.ب ٤٠٢، الرمثا
الطباعة: مطبعة الحدود الشمالية، الرمثا
الغلاف: تصميم نهى الزعبي
الكمية: ٥٠٠ نسخة
السعر: ٣٥ دينارًا للمجلد الواحد
الإيداع: 8830000
ردمد: 0991-3532186
الطبعة: ٥ مجلدات، المجلد ٣
التوزيع: مكتبة الأمانة، ص.ب ٤٠٢، الرمثا
الطباعة: مطبعة الحدود الشمالية، الرمثا
الغلاف: تصميم نهى الزعبي
الكمية: ٥٠٠ نسخة
السعر: ٣٥ دينارًا للمجلد الواحد

الحادية والستون من الحلقة الخامسة والعشرين من برنامج «أحاديث الأرشيف» الذي يعرضه التلفزيون الأردني مساء كل خميس، تستضيف المذيعة رنا الشوبكي الدكتور عمر الحلبي، أستاذ التاريخ الحديث في جامعة البلقاء التطبيقية، لتتناول واحدة من أكثر الوثائق إثارة للجدل في أرشيف الدولة: مذكرة رفعها مدير الأمن العام في آذار 1957 إلى رئيس الوزراء تقترح فيها إنشاء سجن سري خارج المدن لاحتجاز المعارضين السياسيين دون محاكمة. الحلقة تعرض المذكرة كاملة، وتقارن بين نسخها الثلاث المحفوظة في أرشيف الدولة، وتطرح سؤالا بسيطا في ظاهره: من كان يملك سلطة التوقيع على مثل هذا الاقتراح؟

وتبين الوثائق أن المذكرة لم تكن مبادرة فردية كما ادعى لاحقا، بل جاءت بعد اجتماع ضم رئيس الوزراء ووزير الداخلية ومدير الأمن العام في مكتب رئيس الوزراء في 14 آذار 1957، أي بعد أسبوع واحد من إقرار قانون الاجتماعات العامة. الحلقة تعرض محضر الاجتماع كما دونه كاتب المجلس، وفيه عبارة تقول إن «الحاجة إلى مكان هادئ للأمن أصبحت ملحة بعد أن امتلأت السجون المركزية». الدكتور الحلبي يقرأ العبارة ببطء ويربطها بما كان يجري في الشارع آنذاك من إضرابات طلابية واحتجاجات عمالية في الزرقاء والسلط.

ثم تنتقل الحلقة إلى الميدان، فتزور المذيعة موقعا يعتقد أنه كان يضم السجن المقترح في منطقة الجفر، حيث لا يوجد اليوم سوى مبنى مهجور يستخدمه الجيش مخزنا للعتاد. يروي حارس المبنى، وهو رجل في الثامنة والستين، أن كبار السن في المنطقة ما زالوا يسمونه «بيت الصمت» ويتجنبون المرور بقربه ليلا. الحلقة تربط بين الشهادة والوثيقة لتبين كيف تحول اسم إداري محايد إلى ذاكرة جماعية مشحونة بالخوف، من دون أن يكون هناك أي دليل على أن السجن استقبل نزلاء فعلا.

في الجزء الثاني من الحلقة، يناقش الدكتور الحلبي مع ضيفه الفرق بين الصلاحية القانونية والممارسة الفعلية، ويعرض أمثلة من دول أخرى كانت تواجه المعضلة نفسها في أعقاب أزمات مشابهة. المقارنة تكشف أن الفارق لم يكن في النصوص بقدر ما كان في الرقابة: من يراجع القرار؟ كم يستمر؟ هل يحق للسجين أن يعلم سبب احتجازه؟ الأسئلة بسيطة، لكن الإجابات عنها كانت غائبة تماما في الوثيقة الأصلية، وهو ما يجعل الحلقة تدعو المشاهد إلى قراءة الوثيقة بنفسه قبل سماع تفسيرها.

تختم الحلقة بعرض مقطع قصير من أرشيف التلفزيون لمقابلة أجرتها المذيعة نفسها عام 1962 مع أحد المحامين الذين تولوا قضايا المعتقلين، يقول فيها إن «الأرشيف لا يكذب، لكن من يكتب التقرير يستطيع أن يجمل ما يريد». الحلقة تترك هذا القول معلقا بدون تعليق، وتدعو المشاهد إلى البحث عن نسخة أخرى من الوثيقة في أرشيف الدولة والمقارنة بين الصيغتين. الرسالة الضمنية واضحة: الأرشيف ليس مكتبة نستريح إليها، بل ساحة نعيد فيها طرح أسئلة لم تجد إجابة كافية في زمنها.

مذكرة من الأمن العام تقترح سجنا سريا خارج المدن

الحلقة الخامسة والعشرون من برنامج «أحاديث الأرشيف» تعيد فتح ملف مذكرة أمنية من 1957 تقترح سجنا سريا خارج المدن لاحتجاز المعارضين السياسيين دون محاكمة، وتطرح سؤال من كان يملك سلطة التوقيع

امسح الرمز لمشاهدة الحلقة كاملة

مذكرة من الأمن العام تقترح سجنا سريا خارج المدن

٩ مذكرات أعدتها لجنة الأرشيف الوطني تكشف كيف تحول اقتراح إداري محايد إلى ذاكرة جماعية مشحونة بالخوف في منطقة الجفر

أ.د. عمر الحلبي

٩ مذكرات أعدتها لجنة الأرشيف الوطني تكشف كيف تحول اقتراح إداري محايد إلى ذاكرة جماعية مشحونة بالخوف في منطقة الجفر